مَجَلّة الثّقَافَةِ وَالعُلُومِ لِلدِّرَاسَاتِ الإِنْسَانِيَّةِ
Culture Science Journal for Human Studies (CSJHS)

# محددات وأبعاد تطور السياسة الخارجية التركية تجاه العراق (2003- 2024)

**د. منى سليمان**

**محاضر وباحث أول في العلوم السياسية والشأن التركي**

**الملخص:**

تركز الدراسة على تطور العلاقات التركية العراقية منذ عام (2003-2024) وتعتمد في ذلك على نظرية الواقعية الجديدة، وتحدد الأهمية الاستراتيجية للعراق في السياسة الخارجية التركية، ثم تستعرض أهم مراحل في العلاقات بين الدولتين من الغزو الأمريكي للعراق حتى التقارب ثم التوتر الذي سادها بعد عام 2011 وسيطرة تنظيم "داعش" الإرهابي على ثلث مساحة العراق عام 2014 وتصاعد هجمات الأحزاب الكردية ضد تركيا، ما دفعها لشن عمليات عسكرية داخل العمق العراقي فاقمت من توتر الأوضاع بين الدولتين، ثم مرحلة التقارب الحالي بين بغداد وأنقرة التي تكلل بزيارة الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" لبغداد في إبريل 2024، وتركز الدراسة على القضايا العالقة بين الدولتين ومنها (محاربة الإرهاب، ملفات النفط والمياه، معالجة أوضاع الأقلية التركمانية بالعراق، تعزيز العلاقات بين أنقرة وإقليم كردستان العراق المتمتع بالحكم الذاتي) ثم تختتم الدراسة بتحديد أهم التحديات التي تواجه التقارب التركي العراقي ومنها (محاربة الإرهاب وحزب العمال الكردستاني، معالجة ملفات النفط والمياه، إعادة ترتيب العلاقات بين انقرة وإقليم كردستان العراق).

**المقدمة:**

شهد عام 2024 زخما في تطور العلاقات التركية العراقية أنهى حالة الفتور التي سادتها خلال العقد الماضي، وتبادل عدد من الزيارات بين المسؤولين السياسيين والأمنين بالدولتين، كان أبرزها زيارة الرئيس التركي "رجب طيب أدوغان" التاريخية للعراق في إبريل 2024 التي تعد الأولى له منذ 13 عام كما زار عاصمة إقليم كردستان العراق المتمع بالحكم الذاتي آربيل، وتم التوقيع على 26 اتفاقية للتعاون الاقتصادي ثم تلى ذلك الإعلان عن اتفاقية أمنية هامة لمحاربة الإرهاب بين الدولتين، مما يؤكد بدء مرحلة جديدة في العلاقات التركية العراقية تتميز بالتفاهم حول مختلف القضايا العالقة بينهم، والتي تتنوع وتشمل البعد الاقتصادي كقضايا تعزيز

التبادل التجاري وتصدير النفط لأنقرة والبعد الجيوسياسي كالاتفاق على ممر "طريق التنمية" الجديد وضمان حقوق الأقليات التركمانية بالعراق فضلا عن بحث الأمن المائي العراقي، وصولا للبعد الأمني التعلق بمحاربة عناصر "حزب العمال الكردستاني".

**وثمة دافعين للتقارب التركي العراقي** الأول هو رغبة الدولتين في تنفيذ مشروع "طريق التنمية" بين (تركيا، العراق، قطر، الإمارات) الذي سيربط بين دول الخليج العربي والاتحاد الأوربي من خلال خط بري بحري يمر بالعراق وتركيا باستثمارات تبلغ 17 مليار دولا، وسيعزز التعاون الاقتصادي العربي التركي والأمن الإقليمي في ظل المتغيرات الراهنة بالشرق الأوسط، والثاني هو رغبة أنقرة وبغداد في إنهاء تواجد العناصر الإرهابية من "حزب العمال الكردستاني" على الحدود المشتركة بينهم لتأمينها وفرض سيطرة تامة عليها.

- **الفترة الزمنية للدراسة:**

**سوف تهتم الدراسة بالفترة الزمنية** الخاصة بحكم حزب "العدالة والتنمية" لتركيا منذ فوزه بالانتخابات البرلمانية لأول مرة عام2002.

- **منهج الدراسة:**

**ستعتمد الدراسة على نظرية الواقعية الجديدة**[1] لتفسير السياسة الخارجية التركية تجاه العراق منذ تولى الحزب الحاكم بتركيا (العدالة والتنمية) الحكم، وقد ظهرت الواقعية الجديدة على يد المفكر الأمريكي "كينيث وولتز" وركزت على عدد من الفروض أبرزها (أن النظام الدولي ذو طبيعة فوضوية والدول لديها مصلحة رئيسية وهي البقاء والأمن).

- **فرضية الدراسة:**

**وبناء عليه تصبح فرضية الدراسة هي:**

[1]– Jonathan Kirshner, "The tragedy of offensive realism: Classical realism and the rise of China", European Journal of International Relations ,vol.18, no.1,2010,p.p 56-57

أن التقارب التركي مع العراق سيساهم في تعزيز الأمن القومي التركي عبر محاربة عناصر حزب "العمال الكردستاني" بشمال العراق.

- **الأسئلة البحثية:**

1. ما هي الأهمية الاستراتيجية للعراق بالنسبة لتركيا ؟
2. كيف تطورت العلاقات التركية العراقية خلال فترة الدراسة؟
3. ما هي المعوقات التي عرقلت التقارب التركي العراقي فترة الدراسة؟
4. ما هي التحديات المقبلة لتعزيز التقارب التركي العراقي؟

**أولا: أهمية العراق بالفكر الإستراتيجي التركي:**

يحظى العراق بمكانة متميزة في الفكر الاستراتيجي التركي ودور محوري في السياسة الخارجية لها، وينبع ذلك من أهمية العراق الاستراتيجية وموقعه الجغرافي فهو الجار الجنوبي لتركيا وتمتد الحدود البرية بينهم إلى (تركيا 331 كم) كما تتنوع العلاقات الاقتصادية والأمنية والسياسية التي تربط بين الدولتين، حيث ترى أنقرة أن استقرار العراق يشكل أهمية بالغة بالنسبة لها ولمستقبل الشرق الأوسط، لاسيما وأنها تأثرت اقتصاديا وأمنيا بالتطورات السياسية التي شهدها العراق خلال العقود الأخيرة بداية من الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، مرورا بحرب الخليج الثانية 1991، ثم الغزو الأمريكي للعراق 2003 وما أعقبها من حالة عدم استقرار سياسي وفوضى أمنية شهدتها بلاد الرافدين لعقد كامل أسفرت عن هشاشة سياسية وتواجد عدد من الميليشيات الطائفية المسلحة بالعراق، فضلا عن الخلافات بين الحكومة المركزية ببغداد وحكومة إقليم كردستان العراق بآربيل، ولذا تعمل تركيا على تعزيز تعاونها مع العراق على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني بما يحقق مصلحة الأمن القومي التركي.

وقد سيطرت نظريتين خلال فترة الدراسة على الفكر الاستراتيجي التركي أولهما هي **نظرية "العمق الاستراتيجي"** لوزير الخارجية التركي الأسبق "أحمد داوود أوغلو" القائمة على "تصفير المشكلات" والتي تصف منطقة الشرق الأوسط كمنطقة استراتيجية لأنقرة، وقد دعا "أوغلو" لضرورة الارتقاء بالدور التركي الإقليمي، وربط تحقيق الأمن القومي التركي بانتهاجها سياسة خارجية تسعى إلى استقرار داخلي وإقليمي، وقد اعتمدت الحكومات

التركية على هذه النظرية خلال الفترة (2003–2010) التي عرفت بسياسة الانفتاح التركي على الدول العربية حيث تم تضاعف التبادل الاقتصادي وتعزيز التعاون السياسي والثقافي بين أنقرة والدول العربية بما فيها العراق لمعالجة كافة القضايا الخلافية بين أنقرة وبغداد.[2]

ثم قدم الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" بعد فوزه بالانتخابات الرئاسية التي أجريت في مايو 2023، رؤيته لمستقبل السياسة الخارجية لبلاده القائمة على تحقيق "**رؤية قرن تركيا**" بمناسبة مرور (100) عام على تأسيس الجمهورية، والتي تعد إمتداد لرؤية "العمق الاستراتيجي"، وتقوم على "جعل تركيا النجم الصاعد في الشرق الأوسط عبر تبنى سياسة خارجية تقوم على التقارب مع مختلف الدول وتقدم الاقتصاد التركي".

وأوضح "أردوغان" أن "هدفنا هو إقامة حزام من الأمن والسلام من حولنا من أوروبا إلى البحر الأسود ومن القوقاز والشرق الأوسط إلى شمال أفريقيا"، وهو ما يفسر الاهتمام التركي الحالي بالتقارب مع العراق لأنه بفضل موقعه الاستراتيجي يعد حلقة الوصل بين عدد من الأقاليم ستعمل تركيا للحفاظ على نفوذها السياسي وتواجدها العسكري بها خلال العقد القادم[3]، وتدعم الرؤية التركية الأمن القومي للبلاد عبر تركيزها على محاربة الإرهاب الممثل في تنظيمات (داعش، القاعدة) و"حزب العمال الكردستاني" المتمركزين على حدودها الجنوبية، حيث تقود أنقرة حملات عسكرية وأمنية داخل العمق العراقي والسوري، كما تحافظ على تواجدها العسكري بالقواعد العسكرية التركية بشمال سوريا والعراق[4]، وقد ترجم ذلك من خلال نتائج **اجتماع مجلس الأمن القومي التركي** في أكتوبر 2024 حيث أصدر المجلس بختام اجتماعه الدوري برئاسة "أردوغان" بيانا أكد "تصميم أنقرة على تحسين التعاون مع العراق في الحرب ضد المنظمات الإرهابية التي تشكل تهديدا مشتركا لبلداننا وخاصة حزب (العمال الكردستاني، المجتمع الكردستاني، الاتحاد الديمقراطي، وحدات حماية الشعب)، حيث تم التأكيد

[2] – أحمد داوود أوغلو، "العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، مرجع سابق، ص(589–590)

[3]– The Century of Türkiye: A New Foreign Policy Vision for Building the Türkiye Axis. ARTICLES , Insight Turkey Summer 2023 / Volume 25, Number 3, https://www.insightturkey.com/articles/the-century-of-turkiye-a-new-foreign-policy-vision-for-building-the-turkiye-axis

[4] – منى سليمان. المناطق "الآمنة": مستقبل السياسة الخارجية التركية بعد فوز "أردوغان"، مركز انتريجونال للتحليلات الاستراتيجية https://www.interregional.com/article/205/:"الآمنة"-المناطق/Ar

على الأهمية التي نعلقها على الأمن والسلام والرفاهية للشعب العراقي"[5]، ولذا فإن الأهمية الاستراتيجية للعراق بالنسبة لتركيا تتركز:

-**العامل الأمني:** حيث تركز أنقرة على محاربة عناصر حزب العمال الكردستاني المتمركزة بشمال العراق وتحديدا بمدن إقليم كردستان العراق مثل (دهوك، جبال قنديل، سنجار، السليمانية)

-**العامل الاقتصادي:** تعتمد تركيا على استيراد النفط من العراق فضلا عن ضخ الاستثمارات التركية به، وحاليا تهتم كثيرا بتنفيذ مشروع "طريق التنمية" الذي سيحولها "لجسر بري" بين دول الخليج العربي والدول الأوروبية.

-**العامل السياسي:** تهتم تركيا بتعزيز نفوذها الإقليمي في العراق عبر دعم استقراره السياسي في ظل تنافس إقليمي مع إيران، كما تدعم الطائفة السنية والأقلية التركمانية بالعراق التي ترتبط معهم بعلاقات وثيقة وتعمل على الدفاع عنهم.

**ثانيا: مراحل تطور العلاقات التركية العراقية:**

تمتد فترة الدراسة على عقدين وهي فترة حكم حزب "العدالة والتنمية" بتركيا الذي تميز بانتهاج سياسات مختلفة عن سابقيه، ويمكن تقسيم تطور العلاقات التركية العراقية خلال فترة الدراسة لعدة **مراحل هي:**

**1- مرحلة الانفتاح التركي على العراق (2003 – 2010):**

نشطت السياسة الخارجية التركية في العراق عام 1990، ودعمت العمليات العسكرية لتحرير الكويت في 1991، ولكن نتائج الحرب كان لها آثار ضارة على تركيا، حيث خسرت أنقرة 40 مليار دولار بسبب خسارة التجارة مع العراق وإغلاق خط أنابيب نقل النفط الخام "جيهان- كركوك" مما أثر سلبًا على الاقتصاد التركي، ورغم تراجع العلاقات السياسية بين بغداد وأنقرة إلا أن حجم التبادل التجاري بينهم ارتفع عام 2001 ليسجل أعلى نسبة له منذ عقدين بواقع مليار و122 مليون دولار[6].

[5]- https://www.zamanarabic.com/2024/10/04/نتائج-اجتماع-مجلس-الأمن-القومي-التركي/

[6] - مخنف سوفيان. دور البعد الاقتصادي والأمني في توجيه السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة العراق للفترة (2002-2018)، رسالة دكتوراه منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2019، ص (378)

وقد كان لأنقرة موقف هام قبل الغزو الأمريكي للعراق في 19 مارس 2003 حيث امتنعت عن الاشتراك فيه بعد رفض البرلمان التركي نشر قوات أمريكية على الأراضي التركية، وكان للغزو تداعيات سلبية **على تركيا سياسيا واقتصاديا وأمنيا**، حيث أدى لتصاعد نفوذ الأحزاب الشيعية بالعراق بعد تطبيق النظام البرلماني بالحكم عبر "المحاصصة الطائفية" التي منحت لتلك الأحزاب القريبة من إيران منصب رئيس الوزراء وهو رئيس السلطة التنفيذية مما أدى لتراجع النفوذ التركي بالعراق لصالح إيران وتفضيل الأخيرة عليها في الصفقات الاقتصادية أيضا، فضلا عن تراجع حصة الأقلية التركمانية التي تدافع عنها أنقرة في المناصب السياسية بالعراق، كما أدى الغزو لنشاط عناصر حزب "العمال الكردستاني" وتنفيذه لعمليات إرهابية ضدها، وقد حددت أنقرة أهدافها بالعراق خلال تلك المرحلة في دعم وحدة العراق وسيادته وسلامة أراضيه بعد تردد حديث حول تقسيم البلاد وهو ما يمثل تهديد للأمن القومي التركي حال إنشاء كيان كردي انفصالي على حدودها الجنوبية، وطرحت مبادرة لدعم العراق من دول جواره ضمت (تركيا، إيران، سوريا، الأردن، المملكة العربية السعودية والكويت) و(مصر، الاتحاد الأوروبي، منظمة المؤتمر الإسلامي) والعراق نفسه واجتمعت المبادرة بشكل دوري عدة مرات منذ عام 2003.[7]

واستمرت تركيا تبحث عن تعزيز تعاونها مع **"العراق الجديد"** كما كان يطلق عليه آنذاك، حتى قام رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" عام 2008 بزيارة هامة لبغداد تأتي ضمن سياسة "تصفير المشكلات" مع دول الجوار ولحل الخلاف حول (النفط، المياه، محاربة حزب العمال الكردستاني) بين أنقرة وبغداد، كما أثار "أردوغان" قضية ضمان حقوق التركمان بالعراق والتعاون بين أنقرة وآربيل، وقد اختتمت الزيارة بتوقيع "أردوغان" ونظيره العراقي آنذاك "نوري المالكي" على اتفاق تأسيس **"المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا"**، بغية توثيق العلاقات الثنائية بينهم ودعم التعاون السياسي والاقتصادي والأمني، وتنسيق مواقفهما وجهودهما الإقليمية لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، ونلاحظ أن أنقرة اعتمدت خلال الفترة من

[7] – بيل بارك. سياسة تركيا تجاه شمال العراق: المشاكل والآفاق المستقبلية، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية. ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، دولة الامارات العربية المتحدة 2005. ص (27-28)

(2003–2010) على "القوة الناعمة" وأدواتها الاقتصادية والدبلوماسية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية في حل الملفات الخلافية مع العراق.

## 2- فتور العلاقات العراقية التركية (2011–2014):

بدأ عام 2011 بما عرف بثورات "الربيع العربي" التي مثلت تهديد للأمن القومي لمختلف دول الشرق الأوسط، واتبعت تركيا سياسة "التدخل بالشأن الداخلي" للدول العربية كجزء من سياستها تجاه دول المنطقة، ولم يكن العراق استثناء من ذلك حيث انتقد "أردوغان" عام 2012 النخبة الحاكمة ببغداد، مما أدى لتبادل استدعاء السفراء بين بغداد وأنقرة، ثم تصاعد التوتر بينهم بعد استقبال أنقرة لنائب الرئيس العراقي الأسبق "طارق الهاشمي" الصادر بحقه حكم عراقي بتهمة الإرهاب ومطلوب إلقاء القبض عليه من الانتربول الدولي، بيد أن أنقرة رفضت تسليمه لبغداد ومنحته حق إقامة دائمة بها، كما استمرت أنقرة في دفاعها عن الأقلية التركمانية والمطالبة بتعزيز حصتها من المناصب السياسية بالعراق.[8]

وبعد عام 2014 تضاعف التوتر بين أنقرة وبغداد بعد سيطرة تنظيم "داعش" الإرهابي على ثلثي مساحة العراق وسوريا، وأصبح ذلك تهديد للأمن القومي التركي من قبل التنظيم الإرهابي وعناصر حزب "العمال الكردستاني" وهو ما دفع أنقرة لتنفيذ عدد من العمليات العسكرية داخل العمق العراقي[9].

## 3-التدخل العسكري التركي بالعراق (2015–2021):

تميزت العلاقات التركية العراقية خلال تلك الفترة بالتوتر نتيجة للتدخلات العسكرية التركية داخل العراق لمحاربة عناصر حزب "العمال الكردستاني" وتنظيم "داعش" الإرهابي في إطار سياسة "عسكرة" السياسة الخارجية التركية، **وشملت عدد من التدخلات العسكرية بالعراق هي:**

---

[8]– Meliha Benli Altunışık. The Role of Turkey in the Middle East. Middle East Technical University, Ankara https://www.iemed.org/publication/the-role-of-turkey-in-the-middle-east

[9] منى سليمان. **التدخل العسكري كأداة لتغير السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية منذ 2011**، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، القاهرة 2021، ص (260–261)

– **عملية "معسكر بعشيقة"**[10]: أعلنت أنقرة في الأول من ديسمبر 2015، عن تحرك كتيبتين من القوات المسلحة التركية لداخل العراق تشمل (180–300) عسكري و(20 – 25) دبابة لمعسكر "الزليكان" بمدينة "بعشيقة" بالموصل، بغية تدريب القوات الكردية لمواجهة تنظيم "داعش" الإرهابي، ما دفع بغداد للاعتراض على ذلك ومطالبة أنقرة بسحب القوات بيد أن الأخيرة رفضت وأصرت على موقفها لأن قواتها دخلت وفق اتفاق أمني مسبق مع إقليم كردستان العراق، وفي مساع لأنقرة لتهدئة ذلك التوتر قام رئيس الوزراء التركي "بن على يلدريم" بزيارة للعراق في يناير 2017 كانت بداية للتقارب التركي العراقي واتفق الدولتين على تعزيز التعاون الاقتصادي والتنسيق الأمني بينهم لمحاربة الإرهاب.

– **التدخل التركي "بسنجار"**: أعلنت أنقرة بمارس 2018 عن عملية عسكريَّة في قضاء "سنجار" شمال العراق لتدمير معسكرات "العمال الكردستاني" بها، ودفعت بوحدات برية للمدينة بالتزامن مع الغارات الجوية من الطيران الحربي التركي، ومازالت أنقرة حتى عام 2024 تهدد باقتحامها برا لمحاربة الإرهاب.

– **عمليات "المخلب النسر – النمر"**: بدأت القوات التركية بتنفيذ عمليتين عسكريتين منفصلتين في شمال العراق لمحاربة "الكردستاني"، وبدأت الأولى "المخلب – النسر" بمنتصف يونيو 2020 بقصف جوي مكثف بمناطق شمال العراق، والثانية "المخلب – النمر" تعتمد علي الهجوم البري بمشاركة القوات الخاصة بمنطقة "حفتانين" بمحافظة السليمانية بكردستان العراق، وأكدت أنقرة غير مرة أن العمليات العسكرية ليست تدخل واعتداء على سيادة دولة آخري بل هي "**للدفاع عن النفس**" وفق المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة ولمحاربة الإرهاب، ونفت وزارة الدفاع التركية في بيانها يوم 26 يونيو 2020 استهداف مدنيين أو مباني آثرية في العملية العسكرية، وتتم بالتنسيق مع بغداد، بيد أن الأخيرة استدعت السفير التركي بها آنذاك "فاتح يلديز" مرتين

[10] – منى سليمان. **التدخل العسكري كأداة لتغير السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية منذ 2011**، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، القاهرة 2021، ص (274–275)

للإحتجاج على الاجتياح العسكري التركي لشمال العراق، كما طالبت الولايات المتحدة الأمريكية وجامعة الدول العربية أنقرة بسحب قواتها من العراق بيد أنها رفضت.[11]

**وكان الهدف الاستراتيجي لأنقرة** من تلك العمليات العسكرية هو إنشاء "حزام أمني" بعمق (40كم) داخل الأراضي العراقية، تبدأ من منطقة "هافتانين" الحدودية وحتى معسكر بعشيقة حيث تتواجد القوات التركية، وهو ما يجعلها مُتحكِّمة بالعديد من الممرات الاستراتيجية التي تربط هذه المنطقة الآمنة بمدن (سنجار وقنديل والزاب وأفشين وباسيان) حيث تتواجد عناصر "الكردستاني"، فضلاً عن ربط هذه المنطقة الآمنة بمنطقة هاكروك على الحدود الإيرانية في جنوب شرق تركيا، والهدف من ذلك كله السيطرة على الشريط الحدودي الشمالي الرابط بين العراق وسوريا، ومازالت تلك العمليات مستمرة وبموجب الاتفاقات الأمنية الموقعة بين بغداد وأنقرة عام 2024، فسيتم التعاون بينهم لمحاربة الإرهاب عبر تنسيق أمني مستمر ربما يشمل استمرار تلك العمليات التركية لتدمير المواقع العسكرية والقدرات اللوجيستي لحزب "العمال الكردستاني" بإقليم كردستان التي تهدد الأمن القومي لتركيا والعراق.

### 4- التقارب التركي العراقي (2021-2024):

يمكن وصف عام 2024 بأنه نقطة تحول في العلاقات التركية العراقية نظرا للزخم الذي شهده حيث بدأ العام بزيارة هامة للرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" لبغداد في 23 أبريل 2024 هي الأولى منذ عام 2011، وشهدت اتفاق بين بغداد وأنقرة على كافة القضايا العالقة بينهم، وعقد "أردوغان" لقاءات مع نظيره العراقي "عبد اللطيف رشيد" ورئيس الوزراء العراقي "محمد شياع السوداني"، واتفقوا على اعتماد التفاهمات والحوار البناء لمعالجة القضايا الإقليمية، وأوضح "أردوغان" أن "تركيا صديقة حقيقية للشعب العراقي، وستظل أكبر مدافع عن وحدته السياسية ووحدة أراضيه، ربما تختلف أحيانا وجهات النظر لكن سيتم حل جميع المشاكل في إطار

[11] – منى سليمان. التدخل العسكري كأداة لتغير السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية منذ 2011، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، القاهرة 2021، ص (277-278)

قانون الجوار"، وبختام الزيارة تم التوقيع على **اتفاقية "الإطار الإستراتيجي"** بين الدولتين ويشمل 26 اتفاقية للتعاون بينهم[12].

كما شهد "أردوغان" و"السوداني" التوقيع على مذكرة تفاهم رباعية بين (العراق وتركيا وقطر والإمارات) **للتعاون في مشروع "طريق التنمية" الاستراتيجي**[13]، ومن خلاله سيتم مد خط بري خط للسكك الحديدية من خليج البصرة العراقي حتى تركيا بطول (1200كم)، وسيتم إنشاء خط سكة حديد من قرية "أوفاكوي" الحدودية مع العراق في جنوب شرقي تركيا ثم سيتم ربطه بشبكة السكك التركية لينتقل بعد ذلك للدول الأوروبية، وتبلغ الميزانية الاستثمارية للمشروع نحو (17) مليار دولار، وسيتم على ثلاث مراحل(الأولى عام 2028، الثانية 2033 ، الثالثة 2050)، وسيؤدي لخفض مدة نقل البضائع من 45 يوماً من طريق "رأس الرجاء الصالح"، أو 35 يوماً من البحر الأحمر، إلى (25) يوماً فقط، وقد استمر التقارب التركي العراقي بعد ذلك واتخذ عدة أبعاد **منها:**

– **البعد السياسي:** طرح العراق وساطته في يوليو 2024 بين تركيا وسوريا لتطبيع العلاقات بينهم ورغم عدم اتخاذ خطوات جدية لتحقيق ذلك إلا أن الإعلان يؤكد التقارب السياسي التركي العراقي، ورغبتهم في حل نهائي لمعضلة تواجد عناصر "حزب العمال الكردستاني" التي تنتشر في المثلث الحدودي بين (تركيا، العراق، سوريا، ثم عقد "إردوغان" و"السوداني" اجتماعا يوم 25 سبتمبر 2024، على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ79، جددا فيه التأكيد على محاربة الإرهاب وتعزيز التعاون بين بغداد وأنقرة، وفضلا عن التطورات الإقليمية بعد مرور عام على الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وبدأ التصعيد بلبنان والمخاوف من التوسع الإقليمي لها، واختتم العام بزيار هامة قام بها رئيس الوزراء العراقي "محمد شياع السوداني" لتركيا في

– Burhanettin Duran. A fresh start in Türkiye–Iraq relations, SETA , 24 April 2024,
https://www.setav.org/en/opinion/a-fresh-start-in-turkiye-iraq-relations

[13]– Soner Cagaptay . The Iraq–Turkey Reset, May 29, 2024
https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/iraq-turkey-reset

1 نوفمبر 2024 التقى خلالها "أردوغان" وبحثا تطورات العلاقات بين تركيا والعراق ومكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون المشترك[14].

– **البعد الأمني:** عقد الاجتماع الأول للجنة الأمنية المشتركة بأنقرة في 19 ديسمبر 2023، والثاني بمنتصف مارس 2024، وتقرر تشكيل لجنة مشتركة بين تركيا والعراق في مجالات مكافحة الإرهاب، وشهد أبريل 2024 التوقيع على أربع مذكرات تفاهم أمنية بين أنقرة وبغداد في مجالات (التدريب العسكري، الصحة العسكرية، التعاون بالتصنيع العسكري)، كما وقعت مذكرة للتعاون بين وزارتي الداخلية وفي منتصف أغسطس 2024 وقع وزير الدفاع التركي والعراقي على مذكرة تفاهم بشأن "التعاون العسكري والأمني ومكافحة الإرهاب" عقب الإجتماع الأمني الرابع بين وفد الدولتين في أنقرة.

وينص الاتفاق على إنشاء مركز التنسيق الأمني المشترك ببغداد لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود مثل (الاتجار بالبشر والمخدرات)، وتحويل معسكر "بعشيقة" التركي لمركز تدريب وتعاون لمكافحة نشاط "حزب العمال الكردستاني"، وهو ما يمثل أعلى درجات التعاون الأمني بين الدولتين[15].

– **البعد الاقتصادي[16]:** أعلنت تركيا والعراق في 18 أغسطس 2024 عن إعفاء التأشيرة لمن هم دون الـ15 أو فوق 50 سنة، مما سيسهم في تطوير العلاقات بين البلدين وزيادة الأنشطة الاستثمارية والسياحية للعراقيين في تركيا، كما قام وزير التجارة التركي "عمر بولاط" بزيارة لبغداد في 18 نوفمبر 2024 كشف خلالها عن أن العراق هو ثالث أكبر شريك تجاري لتركيا وتبلغ حجم التجارة السنوية بينهم 20 مليار دولار، مقابل نصف مليار دولار استثمارات تركية بالعراق في مجالات (البنية التحتية والنقل والطاقة وقنوات الري)، وجدد دعم بلاده لضم العراق لمنظمة التجارة العالمية حيث تجرى بغداد والمنظمة مفاوضات مستمرة، ووصف مشروع "طريق التنمية" "بالمهم جداً للاقتصاد العراقي والتركي لأنها جزء منه"، جدير بالذكر أن الصادرات التركية للعراق خلال

---

[14]– https://www.alhurra.com/iraq/2024/11/01/السوداني-في-تركيا-ومصدر-حكومي-يكشف-ملفات-الزيارة

[15]– Adam Michalski. A new chapter in Turkish-Iraqi relations, https://www.osw.waw.pl/en/publikacje/analyses/2024-04-25/a-new-chapter-turkish-iraqi-relations

[16]– https://www.trtarabi.com/now/عميقة-الجذور-وزير-التجارة-التركي-يشيد-بالعلاقات-التجارية-مع-العراق-18233803

عام 2024 قد ارتفعت بنسبة 5.3% وسجلت نحو 10.8 مليار دولار، فيما بلغت صادرات العراق إلى تركيا 3.7 مليار دولار، وتم عقد أول اجتماع للجنة الاقتصادية والتجارية المشتركة التركية العراقية (JETCO) بنهاية عام 2024 في تركيا.

ومما سبق نجد أن عام 2024 يدشن لمرحلة جديدة في العلاقات التركية العراقية تنذر بتعزيز التعاون بينهم في المجالات الاقتصادية والأمنية لتحقيق مصالحهم المشتركة ومعالجة القضايا الخلافية بينهم.

**ثالثا: القضايا العالقة بين الدولتين:**

تتنوع القضايا العالقة محل الأهمية بين تركيا والعراق بين الأمني والسياسي والاقتصادي، **وأبرزها ما يلي:**

**1- محاربة إرهاب حزب "العمال الكردستاني":**

أسس حزب "العمال الكردستاني" (PKK) عام 1978 على يد الزعيم الكردي "عبدالله أوجلان" (75 عام معتقل بتركيا منذ عام 1999) على أسس ماركسية اشتراكية بهدف إقامة دولة كردية مستقلة جنوب تركيا، وخاض نضال مسلح ضد مؤسسات الدولة التركية لمدة عقدين ما أسفر عن مقتل 40 ألف شخص، وتصنفه أنقرة بأنه "حزب إرهابي"، وحاليا يقدر عناصره المسلحة بنحو (60) ألف عنصر تتمركز في شمال العراق وسوريا، ويقودهم حاليا القائد العسكري "جميل بايك" ومعسكره "بجبل قنديل" شمال العراق، ولذا شنت تركيا 8 عمليات عسكرية برية داخل العراق وسوريا، وحاليا تستهدف شمال العراق بغارات جوية شبه أسبوعية على معسكرات "الكردستاني"، وتطالب بإقامة منطقة آمنة في سوريا وحزام أمني في العراق بعمق (30م) لمحاربة الإرهاب والقضاء على العناصر الكردية، وقطع الصلة بين كافة التنظيمات الكردية في الدول الثلاث[17].

وتعد محاربة حزب "العمال الكردستاني" القضية الأولى على أجندة التعاون التركي العراقي، ومنذ عام 1991 تقوم تركيا بملاحقة عناصر "الكردستاني" تحت اسم "حق المطاردة الساخنة" بالتنسيق مع حكومة بغداد، وعام

[17] – منى سليمان، مستقبل القضية الكردية بتركيا بعد الدعوة للإفراج عن "أوجلان" .. الأبعاد والآفاق، مركز انتريجونال للتحليلات الاستراتيجية
https://www.interregional.com/article/2807/تحركات-بهجلي:/Ar

1994 وقعت إتفاقية أمنية بين العراق وتركيا تسمح للأخيرة بالتوغل في أراضي الأقليم لمسافات كبيرة لملاحقة عناصر "الكردستاني" واستمرت كذلك لعقد كامل[18]، ثم نفذ عام 2007 عملية "شمس" العسكرية التركية في كردستان العراق بدعم إيراني[19]، وخلال زيارة "أردوغان" للعراق عام 2008 أكد حصوله على دعم الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان لمحاربة عناصر "العمال الكردستاني" وإقامة منطقة أمنية للقضاء على عناصره، ويعد هذا أول إتفاق ضمني بين بغداد وأنقرة بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003.

وخلال الفترة (2015–2021) نفذت تركيا 4 عمليات عسكرية بالعراق لملاحقة عناصر "الكردستاني"، وهو ما أدى لإعتراضات أمريكية نظرا لدعم واشنطن للتنظيمات الكردية في حربها ضد تنظيم "داعش" الإرهابي.

(خريطة 1 – توضح تحركات عملية بعشيقة التركية بالموصل)

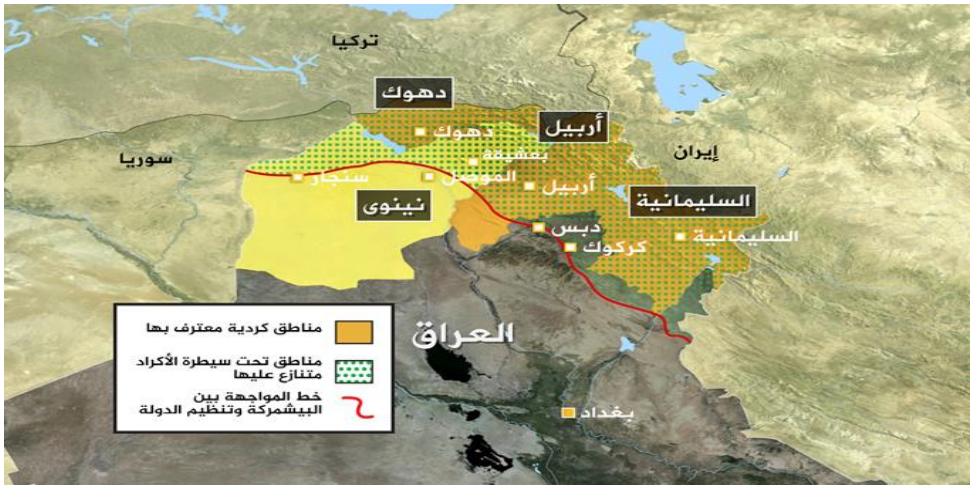


[18] – Meliha Benli Altunisik. Turkey's Iraq Policy: The War and Beyond, Article in Journal of Contemporary European Studies · August 2006: https://www.researchgate.net/publication/233098119

[19] – Gallia M Lindenstrauss. Turkey vs. the Kurds in Northern Iraq: Approaching Military Intervention Article · August 2007 https://www.researchgate.net/publication/324416250

**وقد تعددت الدوافع التركية للتدخل العسكري في كردستان العراق ومنها[20]:**

– محاربة عناصر حزب العمال الكردستاني المتمركزة في (جبل قنديل، سنجار، دهوك) بإقليم كردستان العراق، وتهدد الأمن القومي التركي عبر تنفيذ عمليات إرهابية داخل العمق التركي، كان آخرها عملية تفجير شركة للصناعات الدفاعية بأنقرة في أكتوبر 2024 التي راح ضحيتها 5 قتلى.

– محاربة تنظيم "داعش" الإرهابي ورغم الإعلان عام 2019 عن القضاء على التنظيم وإسقاطه الا ان هناك خلايا نائمة له مازالت تهدد الأمن القومي للعراق ودول الجوار.

– تأمين الحدود التركية وإنشاء حزام أمني داخل العمق العراق يصل لنحو (40كم)

– تعزيز الدور التركي الإقليمي وتأمين المصالح الاقتصادية والاستثمارية التركية في العراق.

– الدفاع عن الأقليات التركمانية في العراق التي تعتبرهم أنقرة منتمين لها.

**وقد اتخذت تركيا والعراق عدة خطوات مشتركة لتنسيق الجهود فيما بينهم لمحاربة "الكردستاني" وما يمثله من تهديد للأمن القومي لكلا منهم ومنها:**

– الإعلان بعد الاجتماع الثاني للجنة الأمنية المشتركة الذي عقد بأنقرة في ديسمبر 2023 برئاسة وزيري الخارجية التركي والعراقي الاتفاق على "أن حزب العمال الكردستاني تهديد مشترك لتركيا والعراق" وهذا للمرة الأولى في التعاون بينهم.

– صنف مجلس الأمن القومي العراقي بمارس 2024 "العمال الكردستاني" كمنظمة محظورة في العراق، بناء على طلب تركي، مما يعكس التقارب الواضح في المواقف بين أنقرة وبغداد رغبة منهم لحل كافة القضايا العالقة بينهم لاسيما قضية الإرهاب، وكذلك يؤكد القرار موافقة كافة مكونات الدولة العراقية الطائفية (السنة

[20]– Soner Cagaptay. Turkey Wants to Stitch Iraq and Syria Back Together, Oct 8, 2024 https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/how-stop-iraqi-kurdistans-bleeding

الشيعة الأكراد) والفصائل المسلحة كقوات "الحشد الشعبي"[21] التي انضم لها عدد من عناصر من "الكردستاني" بمدينة سنجار، وهذا رغبة من تلك الطوائف والفصائل في التقارب مع أنقرة.

– قرر القضاء العراقي حل 3 أحزاب مرتبطة بالكردستاني وإغلاق مقراتها هي (الحرية والديمقراطية الإيزيدية، جبهة النضال الإيزيدي، حرية مجتمع كردستان).

**وخلال زيارته لإقليم كردستان العراق بإبريل 2024 أوضح "أردوغان"** "أن العراق يدرك ضرورة القضاء على حزب "العمال الكردستاني، ومعركة تركيا مع الإرهاب ستستمر بما يتماشى مع القانون الدولي"، مما يؤكد عزم تركيا استمرار عملياتها العسكرية ضد عناصر الكردستاني بعد التنسيق الأمني بين أنقرة وبغداد[22].

**2– العلاقات بين تركيا وإقليم كردستان:**

يتمتع إقليم كردستان العراق بالحكم الذاتي منذ عام 1991، وتتركز النقاط الخلافية بين تركيا والإقليم في اتهامه بتقديم دعم لعناصر "الكردستاني" وتوفير مقرات لهم، وتوقف تصدير النفط الكردي عبر تركيا من خلال خط "جيهان – كركوك" وكان ذلك يمثل المصدر الأساسي للدخل لآربيل، وشهد عام 2017 نقطة تحول بين الطرفين حيث رفضت تركيا إجراء الإقليم استفتاء للانفصال عن العراق في 25 سبتمبر 2017، تمهيدا لإعلان دولة كردية مستقلة، وشاركت أنقرة في أكتوبر من نفس العام مع قوات إيرانية وعراقية في الهجوم على مدينة كركوك الكردية وتمت استعادة السيطرة عليها من آربيل ونشر قوات عراقية بها، ورغم تأييد سكان كردستان للانفصال إلا أنه لم ينفذ نتيجة للرفض العراقي التركي الإيراني له[23].

---

[21] – ميليشيات "الحشد الشعبي" هي قوات عراقية شيعية تم تشكيلها في يونيو 2014 بمبادرة من رئيس الوزراء العراقي الأسبق "نوري المالكي" تنفيذًا لفتوى من المرجع الديني الشيعي الأعلى بالعراق "علي السيستاني" بضرورة "الجهاد الكفائي" ضد "داعش" في أعقاب سيطرة التنظيم الإرهابي على مدن شمال العراق، وتشكلت من 42 فصيلاً وتضم نحو 140 ألف عنصر من الشيعة مزودين بأسلحة ثقيلة ومتوسطة وخفيفة. وقد تعددت المطالبات بضرورة نزع سلاحهم ودمجهم بالمؤسسة العسكرية العراقية وهو ما تم في عام 2019 بقرار من رئيس الوزراء العراقي الأسبق "عادل عبد المهدي". وتتواجد فصائل من هذه الميليشيات في سنجار وتسيطر على المدينة منذ 2017 مناصفة مع عناصر حزب العمال الكردستاني الكردي.

[22]– https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/aadt-dbt-allaqat-byn-alraq-wtrkya

23 –منى سليمان، الحسم السريع: تداعيات سيطرة الحكومة العراقية على كركوك. **موقع السياسة الدولية**، http://www.siyassa.org.eg/News/15375.aspx

ثم سعت أنقرة لتطوير التعامل مع آربيل للحصول على دعمها في محاربة عناصر "الكردستاني"، وقام "أردوغان" بزيارتها في إبريل 2024 واجتمع مع رئيس الإقليم "نيجيرفان بارزاني" الذي أكد رغبته في تطوير علاقاته مع تركيا بكافة المجالات لإرساء السلام والاستقرار بالمنطقة، ثم قام "بارزاني" بزيارة أنقرة في أكتوبر 2024 للتأكيد على تطوير التعاون مع أنقرة، وفي خطوة لتعزيز التقارب مع أنقرة أعلنت حكومة إقليم كردستان العراق بنوفمبر 2024 عن إغلاق مكتب حزب "المساواة الشعبية والديمقراطية" التركي الموالي للأكراد في أربيل وهو ما رحبت به أنقرة، ثم كشف وزير الخارجية التركي "حقان فيدان" استعداد بلاده لاستئناف تصدير نفط إقليم كردستان عبر ميناء جيهان التركي، وأكد أن العلاقات بين آربيل وأنقرة مهمة للغاية لبلاده[24]، ما يعزز التقارب بين أنقرة وآربيل.

**3- الأمن المائي العراقي:**

يعد العراق من الدول الخمس الأكثر عرضةً لمخاطر تغير المناخ في العالم ويصل معدل الإجهاد المائي به لأعلى المستويات ما يعني عدم توفر الماء العذب لسكانه، نتيجة انخفاض معدل المياه عام 2023 في سد الموصل الأكبر بالعراق وسد "دوكان" لأدنى مستوياتها، كما انخفضت معدلات هطول الأمطار بنسبة 40% عن المتوسط، وقد انخفضت حصة العراق من المياه انخفضت من (73 م$^3$) عام 2003 إلى (50 م$^3$) عام 2020، وأرجعت بغداد ذلك لملء السدود التركية على نهر الفرات ومنها سد (إليسو، أتاتورك، كيسلي كايا)، حيث بنت تركيا أكثر من 600 سد وخزان على كلا النهرين، ومن المقرر بناء 600 آخرين على مدار العقود المقبلة، ويتوقع أنه بحلول عام 2040 سيصبح العراق بلداً بلا أي أنهار وسيموت نهرا دجلة والفرات ببطء[25]، مما يعرض العراق لأزمة مائية حادة.

[24] – https://economy-news.net/content.php?id=50120

[25] – العلاقات التركية العراقية وفرص الشراكة الإستراتيجية – السنة 13 العدد 2 / رؤية تركية

https://rouyaturkiyyah.com/author/فاتح-أوغوزهان-إيبيك/العلاقات-التركية-العراقية-وفرص-الشراكة-الإستراتيجية/

وخلال زيارة "أردوغان" لبغداد في أبريل 2024 أكد أن "مشكلة المياه تتطلب فحص الظروف الفنية ووضع سيناريوهات مستقبلية، واستخدام الموارد بشكل رشيد، وطرح خطط وبرامج جديدة مناسبة للظروف المناخية المتغيرة في العالم لضمان الاستخدام المستدام للمياه"، ثم وقّعت اتفاقية لإدارة الموارد المائية بين بغداد وأنقرة في 25 أبريل 2024 تمتد لـ10 أعوام قابلة للزيادة، وتتضمن الإتفاقية إنشاء مشاريع مشتركة لتحسين إدارة المياه في حوضي دجلة والفرات، ودعوة شركات تركية للتعاون في البنى التحتية لمشاريع الري، وتبادل الخبرات واستخدام أنظمة وتقنيات الري الحديثة والمغلقة، بهدف مساعدة العراق بآليات تقليل هدر المياه، ورغم أهمية تلك الاتفاقية فإنها لم تحسم الجدل التركي العراقي حول نهري دجلة والفرات، وقد استجابت تركيا باستمرار لمطالب العراق بالحفاظ على أمنه المائي وأرجأت ملء سد "إليسو" على نهر دجلة 3 مرات، بيد أن ملف المياه يتطلب المزيد من التعاون بينهم.

**وتعد النقطة الجوهرية** لحل الخلاف التركي العراقي حول المياه هو عدم اعتراف تركيا التي تتمتع بوفرة مائية وينبع منها 10 أنهار بأن نهري (دجلة والفرات) اللذين يصبان في العراق هي أنهار دولية بحث للعراق حصة من المياه بهما لأنه دولة المصب، حيث تؤكد تركيا أن النهرين هم "مجاري مائية عابرة للحدود trans-boundary watercourses"[□□] يحق لها التحكم بها ولا يحق تطبيق قواعد القانون الدولي عليهم، كما ترفض الحكومة التركية منذ عام 1997 المصادقة على معاهدة الامم المتحدة الخاصة بالانهار الدولية، ولذا فإن الأمن المائي للعراق يعد مهدد نتيجة التغيرات المناخية وبناء السدود التركية، ولذا يتوجب على الدولتين التوصل لاتفاقيات ثنائية لمعالجة تلك القضية، لتجنب شراء العراق المياه من تركيا التي تعمل على بناء السدود للحصول على أكبر كمية من مياه نهري دجلة والفرات[□□].

## 4- أوضاع الأقلية التركمانية بالعراق[28].:

26 – محمد على محمد تميم الجبوري، "المعضلة المائية بين تركيا والجوار الجغرافي العربي"، المستقبل العربي، العدد 419، السنة 36، يناير 2014، ص (76-78)

27 – عليان محمود عليان، "المياه العربية من النيل الى الفرات: التحديات والاخطر المحيطة"، المستقبل العربي، السنة 37، يوليو 2014، ص (7-9)

28 – https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/turkey/23112024

تدافع تركيا عن حقوق أقليات العراق خاصة من التركمان الذين يتركزون في مدينتي (كركوك، تلعفر) وترفض أنقرة دخول قوات "الحشد الشعبي" الشيعية إلى "تلعفر"، وتطالب بغداد بطرد عناصر "الكردستاني" من منطقة سنجار تمهيدا لإعادة الإيزيديين مرة أخرى فيها، وقد استجابت بغداد لتلك المطالب حيث رفضت بغداد دخول قوات "الحشد الشعبي" الشيعية لمناطق التركمان والسنة خشية حدوث مواجهات طائفية بينهم، كما أعلنت أنقرة يوم 22 نوفمبر 2024 أنها تتابع عملية التعداد السكاني في العراق وحذرت من حدوث "عمليات نقل جماعي" للكورد من إقليم كوردستان إلى كركوك ذات الأغلبية التركمانية قبيل إجراء التعداد السكاني، مما سيؤدي لتغير "التركيبة الديموغرافية" في المحافظة، وجددت دعم أنقرة للتركمان في العراق الذي يعد أولوية في العلاقات بين أنقرة وبغداد وأكد وزير الخارجية التركي "حقان فيدان" نهاية نوفمبر 2024 على "أن تركيا الحامي الوحيد التركمان الموجودون في جنوب البلاد" في إشارة للتركمان في العراق.

**5- تصدير النفط عبر الموانى التركية[29]:**

يقوم العراق وإقليم كردستان بتصدير النفط عبر خطوط الأنابيب التركية، ومنذ أوائل عام 2023 تم إغلاقها وتوقف التصدير مما أدى لخسائر للعراق تتخطى 14 مليار دولار[30]، وذلك نتيجة شكوى عراقية ضد تركيا أمام "غرفة التجارة الدولية" ولوجود مشكلات فنية وفرضت الغرفة على تركيا دفع تعويضات للعراق تصل إلى نحو (1.5 مليار دولار) نتيجة لتصدير نفط إقليم كردستان بالفترة بين عامي (2014 – 2018) دون موافقة بغداد، وقد أعلنت بغداد وأنقرة استعدادهم لإعادة فتح خط أنابيب "كركوك–جيهان" لتصدير (350) ألف برميل نفط عراقي يومياً عبر تركيا، مع استمرار الخلاف حول تصدير نفط إقليم كردستان العراق حيث تعترض الحكومة

[29] – رواء زكي يونس الطويل. الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات التركية العراقية، الأردن، 2011، ص(271–272)

[30] **– كيف تؤثر زيارة أردوغان إلى بغداد على العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا؟**، 2024/4/22 https://www.alarab.co.uk/العراق–يحث–الشركات–التركية–على–المشاركة–في–إعادة–الإعمار

المركزية في بغداد على تصديره عبر تركيا دون موافقتها، ولذا يجب على بغداد وآربيل وأنقرة الاتفاق على آلية ثلاثية لتصدير النفط بما يحقق مصالحهم الاقتصادية[31].

**رابعا: التحديات المستقبلية:**

يعد عام 2024 نقطة تحول إيجابية في العلاقات التركية العراقية نظرا للزخم الذي شهدت بمختلف المجالات، بيد أن هناك عدد من التحديات التي تواجه تحقيق الشراكة الاستراتيجية بين أنقرة وبغداد، **ومنها:**

– **صعوبة تنفيذ "طريق التنمية":** يعد مشروع "طريق التنمية" مشروع حيوي كممر إقليمي سيحول العراق وتركيا لجسر يربط دول الجنوب بالشمال الأوروبي، بيد أن هناك تحديات تواجه تنفيذه أولها توفير الدعم المالي له، والثاني معالجة المشكلات الأمنية على طول الطريق وخلال سنوات تنفيذه الممتدة حتى عام 2028 بالمرحلة الأولى، حيث من المتوقع تنفيذ حزب "العمال الكردستاني" أو بعض الميليشيات المسلحة الناشطة بالمنطقة هجمات على المشروع لعرقلة تنفيذه مما سيضر بالتعاون الاقتصادي التركي العراقي[32].

– **معضلة تواجد "الكردستاني" بالعراق:** تستمر معضلة تواجد قيادات وعناصر حزب "العمال الكردستاني" في شمال العراق، وهو يهدد الأمن التركي والعراقي ويجب استمرار التعاون الأمني بينهم وهذا محل خلاف حيث تتحفظ بغداد على رغبة تركيا في إنشاء "حزام أمني" بشمال العراق بعمق (30 – 40 كم) لقطع الصلة ومنع الانتقال بين عناصر التنظيمات الكردية المسلحة من سوريا للعراق والعكس، لأنه يعد "اعتداء" على سيادة العراق وهو ما دفع بغداد لتصنيف "الكردستاني" "كتنظيم محظور" وليس "إرهابي" مما يضع حدود سياسية قانونية في التعامل معه.

– **الدور الإيراني بالعراق:** حذرت وسائل إعلام تركية من مساع إيرانية لعرقلة التقارب بين أنقرة وبغداد للحفاظ على مكتسباتها ونفوذها في العراق، حيث تحفظت طهران على استبعادها من تنفيذ مشروع "طريق التنمية" مما

---

[31]– Binar FK. Will a Turkey-Iraq Security Agreement Diminish Iran's Hold Over Iraq, Middle East & North Africa, September 11, 2024 https://www.stimson.org/2024/will-a-turkey-iraq-security-agreement-diminish-irans-hold-over-iraq

[32] – https://www.independentarabia.com/node/605952/سياسة/تقارير/العمال-الكردستاني-يتصدر-التعاون-الأمني-بين-العراق-وتركيا

يضر باقتصادها وكذلك يعد المشروع حال تنفيذه منافسا لممر إقليمي إيراني مماثل، وكذلك فإن محاربة الإرهاب بالعراق لن تتم دون دعم إيراني حيث تشارك عناصر "الكردستاني" في قوات "الحشد الشعبي" المدعومة من إيران، وكذلك يتلق الحزب دعما لوجيستيا من إيران لتمتلك الأخيرة ورقة ضغط إقليمي علي تركيا والعراق، هذا بالرغم من أن طهران تقصف أحيانا معسكرات حزب "بيجاك" الكردي الإيراني بشمال العراق أيضا الذي ينفيذ عمليات إرهابية ضدها.

– **غموض الموقف الأمريكي:** رحبت واشنطن بالتقارب التركي العراقي، ورغم ذلك فإنها تنتقد التواجد العسكري التركي بالعراق وسوريا بينما تنتقد أنقرة الدعم الأمريكي للتنظيمات الكردية المسلحة ومنها "العمال الكردستاني"، ولذا سيعمل "أردوغان" على إقناع الرئيس الأمريكي المنتخب "دونالد ترامب" بوقف الدعم الأمريكي لأي تنظيم كردي مسلح وسحب القوات الأمريكية من العراق وسوريا لتشغل أنقرة ذلك الفراغ الأمني الاستراتيجي بقواتها العسكرية بعد الانسحاب بيد أن الأمر يعد تحدى في العلاقات التركية الأمريكية لأن واشنطن لن توافق على ذلك دون تقديم أنقرة تنازلات مماثلة لها.

–**توجيه ضربة إسرائيلية للعراق**[33]: أبلغت الحكومة العراقية في 21 نوفمبر 2024 واشنطن بأن الأخيرة تتحمّل مسؤولية الردع والرد على أي هجمات خارجية تمس الأمن الداخلي العراقي وفقاً لاتفاقية الإطار الاستراتيجي والاتفاقية الأمنية بينهم الموقعة عام 2008، وذلك للتحذير من "التهديدات الإسرائيلية بتوجيه ضربة لمقرات الميليشيات العراقية المسلحة التي شنت هجمات سابقة ضد إسرائيل دعما لقطاع غزة ولبنان إثر الحرب الإسرائيلية ضدهم، غداة ذلك حذرت تركيا من "جرّ العراق إلى دوامة العنف بالشرق الأوسط"، في إشارة لتوجيه ضربة إسرائيلية للعراق، جدير بالذكر أن بغداد قد قدمت نهاية أكتوبر 2024 مذكرة احتجاج رسمية إلى الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، تدين فيها "الانتهاك الصارخ" الذي ارتكبه إسرائيل عبر خرق أجواء العراق وسيادته، خلال توجيه ضرباتها لإيران.

[33]–https://aawsat.com/العالم–العربي/المشرق–العربي/5084175–العراق–يحمّل–أميركا–مسؤولية–أي–هجمات–إسرائيلية–عليه/

**خاتمة**

**مما سبق، نرى أن العلاقات التركية العراقية قد مرت بعدة مراحل خلال العقدين الماضيين حتى وصلت للتقارب الحالي الذي يمهد لشراكة استراتيجية مستمرة بين بغداد وأنقرة وبين الأخيرة وآربيل، مما يتطلب معالجة كافة التحديات الجيوسياسية التي تعيق تعزيز التعاون بينهم وأبرزها مكافحة الإرهاب وملفات المياه والنفط، ما سيعزز النفوذ التركي بالعراق في ظل التنافس الإقليمي والدولي عليه، كما أن ذلك سيحقق المصالح الأمنية والاقتصادية للدولتين، ونتائج ذلك التقارب الاستراتيجي ستصبح أحد المعطيات المستقبلية المؤثرة على مجمل التطورات بالشرق الأوسط في ظل إعادة هيكلة توازنات القوى بالمنطقة.**